الباب الثانى
المخاطر المائية
التصحر في الوطن العربي

بدأت ظاهرة التصحّر بالتفاقم، وتعاظمت آثارها السلبية على كافة الأصعدة البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية فى العالم العربى وتُعدّ الدول العربية بحكم موقعها الجغرافي، من أكثر المناطق الجافة ذات الأنظمة البيئية الهشة؛ إذ يلعب المناخ دوراً هاماً في تركيبتها، إلاّ أن الآثار السلبية لهذه الظاهرة تزداد انتشاراً بمعدلات متسارعة؛ نظراً لارتفاع درجة الحرارة الناتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري، ويجتاح التصحر الأراضي العربية في وقت أصبح فيه ارتفاع نسبة الإنتاج الزراعي والحيواني لمواجهة النمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة ضرورة ماسة جداً، كما يُقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيمة الإنتاجية المفقودة سنوياً في الدول النامية بسبب التصحر ب 16 مليار دولار والتصحر هو انخفاض أو تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي، مما يؤدي في النهاية إلى التسبب في أوضاع صحراوية، وهو أحد جوانب التدهور الشائع الذي تتعرض له النظم البيئية، مما سبب انخفاض أو تدمير الإمكانات البيولوجية، أي الناتج النباتي والحيواني لأغراض الاستخدام المتعدد، في وقت تشتد فيه الحاجة إلى زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات

السكان الذين يتزايدون باستمرار، ويتطلعون لتحقيق التنمية السليمة (1) فبسبب التصحر تفقد الأرض جزءاً هاماً من قدرتها على التكيف مع تقلبات المناخ؛ إذ إن تراجع مستوى إنتاجية التربة يفقدها قدرتها على دعم نمو النباتات، وبالتالي يتراجع مخزون المياه الجوفية بسبب قلة النباتات التي تمسك التربة، وبالتالي تؤمن حفظ تلك المياه، كذلك يرتفع مستوى التلوث في الهواء والمياه، ويمكن للأتربة التي تحملها الرياح ويؤثّر التصحر تأثيرًا مفجعًا على الحالة الاقتصادية للبلاد؛ فقد يؤدي إلى خسارة تصل إلى 40 مليار دولار سنويًّا في المحاصيل الزراعية وزيادة أسعارها، وفي كل عام يفقد العالم حوالي691 كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية نتيجة لعملية التصحر، بينما حوالي ثلث أراضي الكرة الأرضية معرضة للتصحر بصفة عامة .

من هنا يتبين أن التصحر أحد المشاكل البيئية الخطيرة، التي تواجه العالم حالياً، وهو يتطور في أغلب أرجاء المعمورة وبمعدلات متسارعة، ويُقدّر بأن مساحة الأراضي، التي تخرج سنوياً من نطاق الزراعة نتيجة عملية التصحر، تبلغ حوالي 50000كم2، وتبلغ نسبة الأراضي المعرضة للتصحر 40% من مساحة اليابسة، وهي موطن أكثر من

---

1) عن مقال لصلاح الصيفي ـ بتصرف

مليار إنسان وعملياً فكل البلاد العربية تعاني حساسية مفرطة تجاه التصحر، إضافة إلى ذلك المواسم الجافة التي تحدث من سنة إلى أخرى والتى تساهم في إشاعة ظروف التصحر، كما يحدث في المغرب منذ 1980 على وجه الخصوص، وحدث خلال السنوات القليلة الماضية في العراق، أما تعرية التربة التي يُقصد بها إزالة الطبقة الخصبة منها المحتوية على المواد العضوية والمعدنية، فهي نشطة؛ لأن معظم الأقطار العربية قاحلة، لذا فهي معرضة بصورة دائمة لتأثير التعرية المائية والهوائية .

وبينما يُعدّ البشر العامل الرئيس في تدهور الأراضي وتصحرها فإنهم أيضاً ضحايا هذا التدهور، وعلى نطاق العالم الثالث كان تدهور الأراضي هو العنصر الرئيس وراء هجرة مزارعي الكفاف إلى الأحياء الفقيرة ومدن الأكواخ على أطراف المدن الكبيرة بحثاً عن فرص أفضل، مكوّنين مجتمعات بائسة معرّضة للأمراض والكوارث الطبيعية ومؤهلة للانخراط في الجرائم والنزاعات المحلية، وقد زاد التدفق من المناطق الريفية إلى الأخرى الحضرية من تفاقم المشاكل الموجودة في المدن في كثير من البلدان النامية، كما أعاق في الوقت ذاته الجهود المبذولة لإعادة تأهيل وتنمية المناطق الريفية نتيجة لنقص الأيدي العاملة والإهمال المتزايد للأرض، وتتفاقم آثار تدهور الأرض وتصحرها نتيجة للجفاف المتكرر، كما أن الهجرة الكثيفة التي كانت تحدث في أفريقية منذ أواخر السبعينيات

تُعدّ دليلاً واضحاً على محنة الجموع التي تواجه مثل هذه الأوضاع البيئية غير المحتملة ففي قمة الأزمة في الفترة 1985/1984 قُدّر عدد الأشخاص الذين تأثروا بدرجة خطيرة بتلك الأوضاع بما يتراوح بين 30 -35 مليون في 21 بلداً أفريقيا، تشرّد منهم عشرة ملايين، وصاروا يُعرفون اللاجئين البيئيين، تلاحق أخطار الأمراض والموت وسوء التغذية المزمن والعجز هذه الملايين من اللاجئين بسبب استمرار الأوضاع المعيشية غير المحتملة ويؤثر تدهور الأرض وتصحرها في قدرة البلدان على إنتاج الأغذية، وينطوي بالتالي على تخفيض الإمكانيات الإقليمية والعالمية لإنتاج الأغذية، كما أنهما يتسببان أيضاً في إحداث العجز الغذائي في المناطق المهددة .

إن حوالي 90% من مساحة الوطن العربي تقع ضمن المناطق الجافة جداً، الجافة، وشبه الجافة، وتتميز هذه المناطق بتباين كبير في كمية الهطول السنوي، إضافة إلى تباين كبير أيضاً في توزيع الهطول خلال العام، وبطبيعة الحال، تُعدّ الأمطار العامل الأهم من عوامل المناخ بالنسبة للنظام البيئي؛ وتتميز بلدان المنطقة بمساحات ساحلية شاسعة تطل على قطاعات من الخليج العربي وبحر العرب والبحر الأحمر والبحر المتوسط والمحيط الأطلسي ويُتوقع أن يصل عدد سكان المنطقة إلى أكثر من 290 مليون نسمة بحلول عام 2010، مع معدل نمو مستمر يُقدّر في المتوسط بنسبة 2% سنوياً .

ويُغطّي التصحر نحو 9.7 مليون كيلو متر مربع من المساحة الكلية، أي نحو 68% من المساحة الإجمالية للدول العربية وهناك مساحات كبيرة في معظم بلدان شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقية مغطاة برمال متحركة فهي تمثل نحو36.9%من مساحة المملكة العربية السعودية، ومعظم الصحراء الغربية في مصر أكثر من 25%من المساحة الكلية؛ وعدة مناطق في السودان وجنوب المغرب، وتتضرر بلدان أخرى بنسب متفاوتة وتؤكد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو ومركزها في باريس، أن ثلث أحواض الأنهار يتم تقاسمها بين أكثر من دولتين، كما يشير تقرير وزاري فرنسي إلى أن 15% من بلدان العالم تتلقى أكثر من 50% من مياهها من دول أخرى، وأن اثنين من أصل ثلاثة من الأنهار الكبرى أو الآبار الجوفية، أي أكثر من 300في العالم يتم تقاسمهما بين دول عدة، وهو ما يعد بيئة مواتية لنمو النزاعات .

ويؤكد الكثير من الخبراء أن بؤر التوتر الإقليمية المرتبطة بالسيطرة على المياه ستزداد مع تفاقم الجفاف في مختلف أنحاء العالم، وفي ظل الخلافات على الأنهار الحدودية أو العابرة للحدود أو الآبار الجوفية المشتركة التي ترفض الدول تقاسمها .

ولقد حذر اقتصاديون عرب من مخاطر الفقر المائي الذي يهدد معظم الدول العربية مؤكدين أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر واحدة من أكثر المناطق على مستوى العالم المرشحة لحدوث توترات وصراع قد يصل

إلى حد الصراعات المسلحة بسبب النقص الواضح في المياه وعدم عدالة توزيعها بين الدول العربية والدول المشاركة لها في الأنهار التي تمر عليها مثل مصر والسودان مع دول حوض النيل وسوريا والعراق مع تركيا ولبنان والأردن مع الاحتلال الإسرائيلي الذي سرق بالفعل ومازال مياه آبار جوفية هامة إضافة إلى مياه الأنهار ويؤكد الاقتصاديون أن 11 منطقة مرشحة لصراعات بسبب المياه على مستوى العالم ، الأمر الذي يتطلب التفكير جدياً في نزع فتيل اشتعالها .

وقال الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية الدكتور أحمد جويلي أن هناك ندرة حقيقية في مياه العالم العربي لافتاً أن عدد الدول العربية التي تقع تحت خط الفقر المائي حاليا يتجاوز 19 دولة مشيراً إلى أن جميع الدول العربية ستقع تحت خط الفقر بحلول عام 2025 وتتمثل أهم مشكلات المياه في العالم العربي في عدة نقاط أهمها عدم كفاية الموارد المائية الناجمة عن وقوع الوطن العربي في المنطقة الجافة وقصر موسم الأمطار ونسبة التبخر العالية التي ترتفع في بعض المناطق العربية عن 15مليمترا يومياً وتصل إلى 25 مليمتراً في مناطق أخرى هذا إضافة إلى فقر البلاد العربية فى المياه السطحية والمشكلة الثانية هي المياه الدولية المشتركة مع دول الجوار والتي تشهد نزاعاً فيما بين بعض الدول العربية وأخرى مجاورة على الرغم من وجود اتفاقيات دولية ملزمة للدول التي تعبرها مياه الأنهار الكبرى تكفل حقوق الجميع ومن أبرز

المشكلات التي تواجه العالم العربي تخلف طرق الري ومنظومتها حيث لا تزال تستخدم على نطاق واسع في جميع الدول العربية طرق الري بالغمر سواء في خطوط أو أحواض وهى الطرق المنتشرة بسبب بساطتها وقلة تكلفتها على المدى القصير ولكن تكلفتها تكمن في هدر المياه وتملح التربة ولفت النظر إلى واحدة من أهم مشاكل المياه في عالمنا العربي وتتمثل في تلوث الموارد المائية مما يتطلب استثمارات ضخمة لتدوير المخلفات الصلبة إضافة إلى الحاجة إلى استثمارات في مجالات الصرف الصحي والصناعي .

العالم على أعتاب شح مائي

توقع تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لعام 1999 أن قضية المياه سوف تكون أحد أكبر مصادر الصراع المستقبلي في القارة الفريقية خلال الـ (25) سنة القادمة وخلال العقد الماضي تزايد الطلب العالمي على إمدادات المياه لتزايد عدد السكان عالميًا واستمرار إزالة الغابات والتغير المناخي، والذي من شأنه أن يجعل مصدر المياه من المصادر النادرة والسلع الثمينة التي سيصعب الحصول عليها مع مرور الوقت ويُقدر البنك الدولي أن هناك 1.1 مليار شخصًا حاليًا لا تتوافر لديهم مصادر المياه بصورة آمنة، والتي تُقدر بما

يقل عن 20 لترًا يوميًا من المصدر المحسِّن على بعد كيلو متر من المنزل.

وفي إشارة لتناقص مصادر المياه كتب ليستر برون مؤسس ومدير معهد سياسة الأرض، وهو أحد أبرز دعاة حماية البيئة الأميركية ومؤلف خطة ب 30: التعبئة لإنقاذ الحضارة عن بحيرة تشاد يشير إلى تقلص المياه بالبحيرة في الوقت الذي تزايد فيه عدد الدول التي تحيط بها (الكاميرون، تشاد، نيجر ونيجيريا) بنسبة 96% خلال 40 عامًا.

ويُلاحظ برون أن تناقص المياه ببحيرة تشاد ليس حالة فريدة من نوعها، بل إن العالم يواجه نقصًا كبيرًا في المياه فعلي سبيل المثال يواجه نهر الأردن تناقصًا تدريجيًا في المياه أيضًا، وكذلك الحال بعديد من مصادر المياه الأخرى مثل النهر الأصفر في الصين والميكونج في جنوب شرق آسيا ونهر أمو داريا في آسيا الوسطى ونهر كولورادو في الولايات المتحدة ويشهد كل من نهر الأردن والبحر الميت تناقصًا في كمية المياه فخلال الـ 40عاماً الماضية انخفض مستوى المياه بما يقرب من 25 مترًا،وتشير(1) عديد من التقديرات إلى احتمال اختفائه بصورة كاملة في

---

1) راجع كتابنا المياه العربي واسرائيل من ص 32 - 109

غضون عام 2050.

استنزاف المخزون الجوفي

وفي الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على المياه اتجهت العديد من الدول إلى زيادة استخراج المياه الجوفية، ويتناقص المعروض المائي في كثير من تلك الدول والأقاليم مثل بعض أجزاء الصين والهند وغرب آسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق والولايات الغربية الأمريكية ووفق رأي الدكتور برون عن أحد الولايات الهندية تاميل نادو التي يزيد عدد سكانها عن 62 مليون نسمة تنتشر الآبار الجافة في كل مكان لاستنزاف المياه الجوفية والحال كذلك في إيران التي تضخ بمتوسط خمسة مليارات طنًا من المياه سنويًا من مياهها الجوفية، والذي أوجد ما يمكن أن نطلق عليه لاجئي المياه الذين يهاجرون من مناطق الفقر المائي، التي تجف آبارها وتتناقص كمية المياه المستخرجة من الآبار الجوفية إلى مناطق ذات وفرة مائية وهذا لا يُثير الاستغراب والدهشة عند قراءة ما ذهب إليه تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 1999 والذي يتوقع حدوث حروب من أجل المياه لاسيما بين الدول التي تشترك في الأنهار والبحيرات التي تكون المصدر الرئيس للمياه لتلك الدول وفي هذا الصدد يتوقع ليستر برون أن تكون هناك حروب بين دول حوض نهر النيل مصر، السودان وأثيوبيا بسبب المياه، أكثر من أي منطقة أخرى.

تقرير للمخابرات الأمريكية،

إن امدادات المياه العذبة لن تواكب على الارجح الطلب العالمي بحلول عام 2040 الامر الذي ينذر بالمزيد من عدم الاستقرار السياسي ويعوق النمو الاقتصادي ويعرض أسواق الغذاء العالمية للخطر ورد فى تقرير صادر من مكتب مدير المخابرات القومية الأمريكية أن مناطق منها جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستواجه تحديات كبيرة في معالجة مشاكل المياه التي قد تعوق القدرة على إنتاج الغذاء وتوليد الطاقة وقال التقرير إن نشوب حرب مياه غير محتمل في السنوات العشر المقبلة لكن خطر الصراع سيزداد لأنه من المحتمل أن يفوق الطلب العالمي على المياه الامدادات الحالية منها بنسبة 40 بالمئة بحلول عام 2030 والتقرير الذي صاغته وكالة مخابرات الدفاع بناء على تقديرات سرية للمخابرات القومية ان المياه في الأحواض المشتركة ستستخدمها الدول على نحو متزايد للضغط على جيرانها واستخدام المياه كسلاح أو لأهداف إرهابية جديدة سيصبح أيضا أكثر احتمالا خاصة وأن البنية التحتية للمياه المعرضة للهجوم هدف مغر.

وطلبت وزارة الخارجية الأمريكية التقرير كجزء من محاولة حكومة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لتقييم الى أي مدى قد تؤثر قضايا مثل تغير المناخ على الأمن القومي الأمريكي ومن المتوقع أن تعلن وزيرة

الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون يوم الخميس مبادرة جديدة للقطاعين الخاص والعام لمعالجة قضايا المياه.

وقال التقرير أنه خلال السنوات العشر المقبلة سيشكل الإفراط في ضخ المياه الجوفية في بعض المناطق الزراعية خطرا على أسواق المواد الغذائية ويسبب اضطرابات اجتماعية ما لم تتخذ خطوات لتخفيف اثر ذلك مثل الري بالتنقيط والتكنولوجيا الزراعية المحسنة.

وأضاف أنه حتى عام 2040 سيضر نقص المياه وتلوثها على الأرجح بالأداء الاقتصادي لشركاء تجاريين للولايات المتحدة عن طريق الحد من استخدام وتطوير الطاقة المائية وهي مصدر مهم للكهرباء للبلدان النامية وصنف التقرير إدارة العديد من الأحواض المائية الرئيسية وقال ان المخاطر تبلغ أشدها بالنسبة لنهر براهما بوترا الذي يتدفق عبر الهند وبنجلاديش ولنهر أمو داريا في آسيا الوسطى.

إن المحركات الرئيسية لتزايد الطلب على المياه خلال السنوات العشر المقبلة سيكون النمو السكاني والتنمية الاقتصادية رغم أن آثار تغير المناخ ستلعب دورا متزايدا لاسيما بعد عام 2040وتعتقد أجهزة المخابرات انه لا يوجد حل سهل تكنولوجيا في الأفق لتحسين إدارة المياه لكن التقرير قال إن أهم خطوة لمعالجة هذه المشكلة ستكون استخداما

أكثر كفاءة لأغراض الزراعة التي تستحوذ على 70 بالمئة من استخدامات المياه العذبة عالميا.

والولايات المتحدة التي تمتلك خبرة في مجال إدارة المياه في القطاعين العام والخاص يمكن أن تساعد على القيام بدور رائد في وضع سياسات لتحسين استخدام المياه في العالم والتعاون الدولي.

وقال مسئول المخابرات الولايات المتحدة لديها فرص للقيام بدور قيادي لكننا نرى أيضا خطرا يتمثل في أنه إذا لم تبادر الولايات المتحدة بالاضطلاع بذلك الدور فان دولا أخرى ستقوم بذلك.

خطر الجفاف

إن الهند تُقدِّم منذ سنوات متطلبات إنعاش اقتصادها من المياه في الزراعة وتوليد الكهرباء على تطبيق اتفاقية أندس التي تنظم حصة كل بلد من أنهار كشمير، يدعمها في ذلك تقاربها مع الولايات المتحدة وهو ما فجر الخلاف بين البلدين حول المياه ويضيف بيرزاده أن استمرار الهند في سياستها المائية على هذه النحو لعدة سنوات مقبلة سيحول أراضي إقليمي البنجاب والسند إلى صحراء قاحلة، مشيرًا إلى أنه من الصعب فصل أزمة المياه عن قضية كشمير التي تنبع منها الأنهار الخمسة وهو ما يزيد الأمور تعقيدًا.

ووصف محادثات المياه الأخيرة بين البلدين بأنها مجرد لعبة هندية لكسب الوقت في ظل عدم استجابة نيودلهي لحق باكستان في إرسال خبراء لمعاينة سدودها وهو ما تسمح به اتفاقية أندس.

والحكومة الهندية تقوم حاليا ببناء 69 سدًا على أنهار كشمير منها 19 قد اكتملت بتكلفة تصل إلى 200 مليار دولار، وذلك بحسب بيان صادر عن اتحاد المزارعين الباكستانيين الذي هاجم حكومة رئيس الوزراء يوسف رضا جيلاني واتهمها بأنها لا تعي تبعات سرقة الهند للمياه على قطاع الزراعة في البلاد ولا تقوم بالإجراءات اللازمة لدفع هذا الخطر.

أن الهند عبر سياستها المائية إنما تفتح جبهة جديدة ضد باكستان في ظل اعتماد 70% من الدخل القومي الباكستاني على قطاع الزراعة، و60% من توليد الكهرباء على المياه والسدود، خاصة وأن ونهر ستلوج أصبح جافًا تمامًا وقد تلحقه أنهار أخرى مثل شيناب ورافي وغيرها وفتح جبهات مواجهة جديدة يدخل في إطار إستراتيجية نيودلهي البعيدة المدى في عدائها لباكستان بعد إدراكها أن المواجهة العسكرية لم تعد خيارًا عقب امتلاك إسلام آباد للسلاح النووي.

ولم تخف صحف باكستانية مخاوفها مما ستؤول إليه الأمور عقب انتهاء الحكومة الأفغانية من بناء سد على نهر كابل الذي يمر بأراضي إقليم الحدود الشمالي الغربي في باكستان بدعم وتشجيع هندي وهو ما قد

يضع البلاد أمام كارثة بدأت تطال في الوقت الراهن مياه الشرب ناهيك عن قطاع الزراعة والأضرار التي قد تهدد مستقبله.

العطش يهدد العالم بكامله.

ان العديد من الحوادث الحدودية المرتبطة بالمياه قد تتحول الى حروب مفتوحة بسبب النقص المتزايد في هذه الثروة الطبيعية الحيوية وما يغذي هذه النزاعات الأنهر الحدودية أو تلك العابرة للحدود وكذلك الآبار الجوفية المشتركة التي ترفض الدول تقاسمها وأحدث مثال على ذلك تاريخيا هو الخلاف الإسرائيلي اللبناني حول نهر الحاصباني الذي ينبع في لبنان ويصب في نهر الأردن ويتهم الكيان الصهيوني بيروت بتحويل مجراه وفي هذا الصدد فإن إسرائيل تتهم لبنان بضخ مياه نهر الوزاني، أحد روافد نهر الحاصباني الذي ينبع من لبنان ويصب في نهر الأردن الذي يصب في بحيرة طبرية الخزان الأساسي للمياه العذبة في إسرائيل وقد احتلت إسرائيل طوال 22 عاما شريطا حدوديا في جنوب لبنان كان يضم نهري الحاصباني والوزاني كما ان 15 % من بلدان الأرض تتلقى أكثر من 50 % من مياهها من دول أخرى، واثنان من أصل ثلاثة من الأنهار الكبرى أو الآبار الجوفية.

أما المناطق الأكثر عرضة للتهديد فهي الشرق الأوسط حيث أن ثلثي المياه المستهلكة في إسرائيل تأتي من الأراضي المحتلة وقرابة النصف من المنشآت المائية الإسرائيلية تقع في مناطق لم تكن ضمن حدودها قبل عام 1967.

إن الأرض بكاملها ستكون مهددة بالعطش منتصف هذا القرن في حدود عام 2050ولقد انتشرت الأمراض الاستوائية التى ينقلها البعوض والذباب في المناطق الرطبة وهي الأمراض التى ترتبط مباشرة او بشكل غير مباشر باستهلاك المياه الملوثة والوضع يمكن ان يتحسن بشكل جذري وبوسائل بسيطة حتى في أكثر البلدان فقرا كتعقيم المياه (بالكلور أو بتعريضها في زجاجات لأشعة الشمس لساعات) والنظافة الشخصية دون انتظار بناء شبكات متطورة في التوزيع والري والمعالجة والتنقية بحيث تكون هذه المياه غير ملوثة وصالحة للشرب ولا يستخدم سكان العالم الستة مليارات حاليا سوى واحد على مئة ألف من مياه الكوكب التى تمثل المياه المالحة أو التى يتعذر الوصول إلى 98 في المئة منها كما أن هذه المياه موزعة بطريقة غير متساوية على الإطلاق اذ تتقاسم 23 دولة ثلثي الموارد المائية فيما يتوزع الثلث الباقي وبشكل غير متوازن ما تبقى من البلدان أما الدول المحظوظة فهي البرازيل وكندا والصين وكولومبيا والولايات المتحدة والهند واندونيسيا وروسيا إضافة إلى الأعضاء الخمسة عشر في الاتحاد الأوروبي.

ويحذر التقرير من أن سوء استخدام الأنهار والمياه الجوفية والتلوث والتبذير وتزايد السكان والنمو الفوضوي للمدن، كل ذلك من شأنه أن يجعل الشح الحالي (اقل من 1000 متر مكعب سنويا للفرد) الذي يطال 250 مليون نسمة في 26 بلدا، يتحول إلى ظمأ هائل يطال ثلثي سكان الأرض بحلول عام 2050.

إن مليار إنسان في العالم يفتقرون الى المياه الصالحة للشرب فيما لا يتمتع 4،2 مليار إنسان بالبنى التى يمكن الركون إليها فى تنقية المياه والمياه هي السبب الأول للوفيات والأمراض فى العالم بشكل مباشر او غير مباشر وان ثلاثة ملايين طفل يموتون سنويا بسبب النقص فى مياه الشرب وتشكل الزراعات المروية نسبة 40 فى المئة من غذاء العالم، وأيضا المشاكل المناخية حيث تشكل الفيضانات والسيول على سبيل المثال ثلث الكوارث الطبيعية وحتى يتمكن العالم من اطعام ثمانية مليارات نسمة وتحسين اوضاعهم الاجتماعية والصحية بحلول عام 2050 فان عليه ان يستثمر 180 مليار دولار سنويا مقابل 70 الى 80 مليارا فقط تستثمر حاليا.

علاقة الصراعات، والحروب والكوارث الطبيعية

عندما تتحول أحداث عالمية إلى الأسوأ، كثيرا ما تتحمل إمدادات المياه الوطأة العظمى لآثارها فالحروب والكوارث يمكن أن تلوث مصادر المياه

التـي كـان يعـول عليهـا أو تقطعهـا عـن النـاس تمامـا وكثيـرا مـا تعطـل الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، والأعاصير، وتسونامي إمدادات المياه وتلوثها، وتنشر الأمراض التي تضخم الأثر الأصلي للحدث مرات عديدة. كما يمكن أن تهدم البنى التحتية، وتخلف أعدادا لا تحصى من الأشخاص بدون المياه التي يعتمدون عليها ومثلها مثل الكوارث الطبيعية، كثيرا ما تخرب الحروب والصراعات الأخرى البنى التحتية للمياه- التي يمكن أن يستغرق إعادة بنائها سنوات عديدة فالعنف والكارثة يقتلعان الكثيرين من النـاس مـن مـواطنهم ومـع أن اللاجئـين يكـون لـديهم الاحتياجـات الأساسية من المياه، فإنهم كثيرا ما يضطرون إلى الاحتشاد في منـاطق تكون فيها المصادر عاجزة عن تزويد حشد متدفق من السكان بالمياه وبدون مساعدة ، قد يجد ضحايا الحرب والكوارث الطبيعية أن التعايش مع حصة ضئيلة من المياه واقعا مريرا بجانب الكارثة ذاتها فتاريخ الصراعات على موارد المياه طويل وعنيف وقد أسفرت الصراعات على الموارد الشحيحة للمياه في المناطق القاحلة أو خلال فترات القحط عن قتلى وتدمير البنى التحتية لأنظمة المياه وبينما ينظر إلى أنظمة المياه على أنها أهداف عسكرية وتستخدم كأدوات عسكرية خلال الحروب، فإن حالات الصراع على المياه باتت تتعلق أكثر فأكثر بأعمال إرهاب ونزاعات حول استراتيجيات التنمية.

يمكن أن يرتفع عدد سكان الكرة الأرضية بثلاثة مليارات نسمة على مدى الـ 50 إلى 75 سنة المقبلة بل إن وجود عدد أكبر من الناس العطشى يعني طلبا أكبر على الموارد الشحيحة فعلا، ومن ما يعقد المشكلة أكثر أن هناك، ثمة فرصة أكبر أن تصبح مصادر المياه ملوثة ويضخ الناس كثيرا من مستودعات المياه الجوفية في العالم بأكثر مما يجب، وفي بعض الأحواض النهرية خصصت الحكومات حصصا من المياه أكثر مما هو متوفر وتركز المدن الكبرى المزدهرة، التي هي محور النمو في العالم النامي، السكان دون توفير منشآت ملائمة للصحة العامة الوقائية الأمر الذي يؤدي كثيرا إلى تلويث مصادر المياه بمخلفاتهم الخاصة ويضيف النمو الصناعي والزراعي اللذان تعتمد عليهما تلك المليارات الجديدة من البشر ملوثات كل منهما الخاصة إلى العديد من الإمدادات المائية.

موارد المياه العذبة تتعرض هي الأخرى لضغط الطبيعة فثمة تقلب موسمي وسنوي كبير في هطول الأمطار وذوبان الثلوج، وما ينجم عن ذلك من فيضان الأنهار في كثير من المناطق ويمكن أن ينذر التغير المناخي بنهاية بعض مصادر المياه، تلك التي تنتج من ذوبان الثلوج وليس المصادر غير المتجددة وربما يجد سكان السواحل أن مياههم الجوفية قد تلوثت بفعل المياه الضاربة إلى الملوحة المتسربة نتيجة ارتفاع منسوب البحر وقد تشمل العوائق الأخرى التي تحول دون سلامة

وتـأمين إمـدادات ميـاه الشـرب غيـاب الخبـرة المحليـة فـي بنـاء وصـيانة أنظمة المياه، وعدم وجود الموارد الماليـة الضرورية لبنائهـا، والحـروب والنزاعات الأخرى، والكوارث الطبيعية.

خطورة سدود دول حوض النيل

حذر العالم الجيولوجي المصري الأمريكي المعروف رشدي سعيد من خطورة بناء أثيوبيا لسدود على نهر النيل من أجل الزراعة لأن هذا الأمر سيكون بمثابة نهاية الدنيا بالنسبة لمصر على حد قوله وقال إن صلب مشكلة مياه النيل تعود إلى اتفاقية عام 1959 التي تمت بين مصر والسودان والتي بمقتضاها تقاسم البلدان مياه النيل التي تأتي من أثيوبيا دون ترك شئ لها وكشف سعيد صاحب الدراسات والكتب العديدة عن نهر النيل أن هناك بندا في الاتفاقية ينص على أنه إذا طلب طرف آخر جزءا من مياه النهر يتفاوض الطرفان على التنازل عن جزء من حصتهما لهذه الدولة.

سد تيكيزى

في خطوة جريئة يبدو أنها ستشكّل منعرجا خطيرا في الأزمة بين مصر ودول حوض النيل، أقدمت الحكومة الأثيوبية على افتتاح سدّ تيكيزي على نهر النيل دون الرجوع إلى القاهرة، الأمر الذي ينذر بأن مياه النيل

ستصبح في السنوات القادمة قضية حياة أو موت بين دول حوض النيل وعددها عشر (مصر، السودان، كينيا، أثيوبيا، أوغندا، اريتريا، تنزانيا، رواندا، بورندي، والكونغو الديمقراطية ومن المتوقع أن تدفع السابقة الأثيوبية دول الحوض الأخرى إلى أن تحذو حذو أثيوبيا وتقوم بتنفيذ مشروعاتها لإنشاء السدود بها لتخزين المياه، بحجة أنها منبع النيل ومنها يذهب الماء إلى كل من مصر والسودان في حين أنها تعاني الجفاف ويقول خبراء، تعليقا على هذه الأزمة، إنه بالرغم من محاولات التهدئة التي تتبناها مصر إلا أن هناك خطورة كبيرة في ظل ما يتردد عن حروب المياه القادمة في المنطقة، مؤكدين أن مبادرات التعاون مع دول حوض النيل ليست سوى مسكنات ومهدئات في ظل تزايد الاحتياج الفعلي من جانب هذه الدول للمياه، إضافة إلى العبث الإسرائيلي والغربي في هذا الملف الاستراتيجي وتأزمت الأمور أكثر بعد أن ضربت أثيوبيا بقرار خبراء في مجال المياه عرض الحائط وتجاهلت تحذيرات من أن آثار هذا السد ستكون وخيمة على نصيب مصر من مياه النيل. ويشرح - أستاذ المياه والرئيس الأسبق لجامعة المنوفية- الدكتور مغاوري شحاتة دياب لصحيفة الدستور المصرية المستقلة مدى خطورة الوضع مبينا أن بناء السدود، مهما كان الغرض الرئيسي منها، على أي مجرى مائي يؤثر سلبا على مردود المياه بصفة عامة، لذلك فإن إنشاء أثيوبيا لهذا السد على نهر النيل سيؤثر سلبا في حصة مصر من مياه النيل، وستكون نتائج

ذلك وخيمة على الشعب المصري. ويؤكد دياب في سياق حديثه أن ما أقدمت عليه حكومة أثيوبيا ببنائها سد تيكيزي وتشغيله يعد سابقة خطيرة تهدد العلاقات بين مصر ودول حوض النيل التي قد تتشجّع على خلفية الخطوة الأثيوبية وتقوم بإنشاء سدود بحجة تخزين المياه بها متجاهلة مصر.

وفي حين ينفي -وزير الموارد المائية والري المصري تأثر حصة مصر من مياه النيل بسبب سد تيكيزي الذي هو عبارة عن سد لتوليد الكهرباء،وتم إنشاؤه بعد موافقة مصر، يردّ د. دياب قائلا إنه ليست هناك مشروعات لتوليد الكهرباء وأخرى للمشروعات الزراعية، فكل السدود هي لتخزين المياه وبالتالي فإن تخزين المياه سيؤثر بالسلب في حصة مصر من مياه النيل، وإذا لم يؤثر هذا السد فموكد ستؤثر السدود الأخرى التي تطمح أثيوبيا لبنائها، بدعم خارجي،وإسرائيل مشاركة بنسبة كبيرة فيه، حيث تستهدف إنشاء 40 سدا لتوفير ما يقرب من 7 مليارات متر مكعب سنويا وأكد دياب أن الأقمار الصناعية ترصد حالياً إقامة مشروعات مائية في دول حوض النيل دون علم مصر، مضيفا أن مصر تتهاون في التعامل مع بعض المشروعات المائية التي ترى أنها لا تؤثر بالسلب في حصة مصر من مياه النيل،رغبة منها في احتواء دول حوض النيل.

ويشاطر خبير المياه الدكتور ضياء الدين القوصي د. دياب في أن هناك

مشكلات حقيقية في مجال المياه بين مصر وأثيوبيا،وحلها مقترن بضرورة التعاون بين دول حوض النيل وأضاف القوصي، لصحيفة الدستور، أن إنشاء هذا السد في أثيوبيا سيؤثر بالسلب في حصة مصر من مياه النيل وقد لا يظهر هذا التأثير هذا العام ولكنه سيظهر العام المقبل، موضحاً أن سد تيكيزي يخزن ما يقرب من 5 مليارات متر مكعب سنوياً، مؤكدا أنه تم إنشاؤه دون موافقة مصر وكانت أثيوبيا قد افتتحت سد تيكيزي،استغرق بناؤه نحو 7 سنوات، ويبلغ ارتفاعه نحو 188 متراً مما يجعله أعلي سد في أفريقيا، لإنتاج 300 ميجاوات من الطاقة الكهربائية بالقوى المائية كجزء من جهودها للتغلب على نقص الطاقة المُزمن، ولكي تصبح واحدة من الدول المُصدرة للطاقة في أفريقيا. وتم تمويل المشروع من قبل مؤسسة هندسة الطاقة المائية الصينية بتكلفة حوالي 350 مليون دولار.

وتنوي الحكومة إنشاء عدد من السدود الكبرى خلال السنوات العشر القادمة، ونظرا لأن طاقة السد على حجز المياه تبلغ 9 مليارات متر مكعب سيستخدم لإنتاج أكثر من 10 أنواع من الأسماك والتماسيح، بالإضافة إلي ري مايزيد علي 60 ألف هكتار من الأراضي، وقد بدأ السد في حجز أقوى لمياه من نهر تيكيزي، أحد روافد نهر النيل، في شمال أثيوبيا.

وتصاعدت حدة الجدال بين دول حوض النيل بعد أن رفضت مصر

الموافقة على توقيع الإطار القانوني والمؤسسي لمبادرة مياه النيل دون وجود بند صريح يحافظ على حقوقها التاريخية في مياه النيل واشترطت للتوقيع على الإطار القانوني والمؤسسي أن تتضمن الاتفاقية نصاً صريحاً يتضمن عدم المساس بحصة مصر وحقوقها التاريخية في مياه النيل، وأن يتضمن البند الخاص بالإطار المسبق عن أي مشروعات تقوم بها دول أعالي النيل، اتباع إجراءات البنك الدولي في هذا الشأن صراحة وأن يتم إدراج هذه الإجراءات في نص الاتفاقية وليس في الملاحق الخاصة بها. وأشار إلى أن مصر اشترطت أيضا في اجتماع دول حوض النيل بالكونغو أن تكون جميع القرارات الخاصة بتعديل أي من بنود الاتفاقية أو الملاحق بالإجماع وليس بالأغلبية، وفي حالة التمسك بالأغلبية فيجب أن تشمل دولتي المصب (مصر والسودان) لتجنب انقسام دول الحوض ما بين دول المنابع التي تمثل الأغلبية ودولتي المصب اللتين تمثلان الأقلية.

ورغم أن أزمة مياه نهر النيل ليست بالأمر الجديد إلا أنها اتخذت منحى جديدا وبدأت تحدث ضجة كبيرة على خلفية التغيرات البيئية والسكانية من جهة والتغييرات الإستراتيجية والسياسية بسبب دخول جهات أخرى أجنبية في اللعبة حيث تشير التقارير والدلائل إلى تورّط الجانبين الأمريكي والإسرائيلي في هذه الحرب الصامتة من خلال تحريضها للدول التي تنبع منها مياه النيل من خلال تبني شركاتها إقامة

مشاريع إنمائية فيها وإقامة السدود بتقديمها مساعدات فنية ومالية ضخمة.

وكان وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان، قد اختار أثيوبيا وكينيا وأوغندا، وغانا ونيجيريا، كمحطات لجولته الإفريقية التي استغرقت 10 أيام اختتمها، الجمعة 11 -سبتمبر الماضي وحسب المصادر الإسرائيلية فإن ليبرمان بحث سبل إنشاء مشاريع مياه وقالت إن الدول التي زارها الوزير تعاني من مشاكل مياه، وإن إسرائيل لها تجربة جيدة، في مجال تحلية المياه، وعرضت خدماتها على مسئولي تلك الدول.. وإذا واصلت مصر غض الطرف على هذه المشروعات التمويلية الجديدة فإن سياستها ستؤدي إلي فتح الباب على مصراعيه أمام المغامرين والمستثمرين من كل العالم (دولا وشركات) ليجعلوا من أثيوبيا سلاحا يلون به ذراع مصر.

وبدأت بعض دول النيل تعترض علنا على الاتفاقيات التي تعطي مصر النصيب الأكبر من مياه النيل، بحجة أن هذه الاتفاقيات تم إبرامها في ظل الحقبة الاستعمارية لدول الحوض حين كانت إرادتها مقيدة ومغيبة، بل هددت بعض الدول بتنفيذ مشاريع مستقلة على مجرى النهر، في ظل حاجتها لموارد مائية متزايدة، خاصة مع توقعات تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في يناير 2009 بارتفاع عدد سكان دول حوض النيل من 387.4 مليون نسمة عام 2007 إلى نحو 654.3

مليون نسمة عام 2030وتحصل مصر بموجب اتفاقية توزيع مياه النيل التي وقعت عام 1929، على 48 مليار متر مكعب في العام، فيما يحصل السودان على نحو 18.5 مليار متر مكعب، في وقت تطالب فيه دول أفريقية تقع على حوض النيل، بزيادة حصتها الضئيلة من المياه .

بوادر حرب المياه بدأت تظهر على السطح بشكل كبير بعد أن اتسعت رقعتها، وتمرّدت دول حوض النيل الصامتة كأثيوبيا على البروتوكولات الموقعة بين الدول التي تشترك معها في مياه النيل، وهي مؤشرات نذر بمستقبل قاتم للبشرية أشد خطورة من كل الحروب التي مرت بها.

سد مروي

سوف تتأثر حصة مصر من مياه النيل سلباً إذا أصرّت دول حوض النيل على الاستمرار فيما وصف بحرب بناء السدود على مجرى النهر، في الوقت الذي تؤكد فيه وزارة الري السودانية، أنّ سدّ مروي تمّ إنشاؤه بموافقة مصرية وأنّه يهدف إلى توليد الطاقة فقط وليس بغرض حجز مياه النيل عن مصر.

وكان وزير الري المصرى قّد أكد على أحقية السودان في الاستفادة بحصته الكاملة من مياه النيل، والتي تبلغ 18.5 مليار متر مكعب، إلا أنّه بعد إنشاء سد مروى لتحقيق هذا الغرض ستنقص موارد مصر من المياه بما يتراوح من 7 مليارات متر مكعب سنوياً إلى 9 أو 4.5، إلا أنّ الخبير

الدكتور مغاوري شحاتة، قال إنّ مجموعة السدود التي أنشأتها دول حوض النيل على مجرى النهر تلعب دوراً مباشراً في التأثير سلباً على موارد مصر المائية القادمة من المنابع، وأضاف أنّه لا صحة لما يردده مسئولون في مصر حول أنّ هذه السدود هدفها توليد الطاقة فقط وليس تخزين المياه و توقع أنّ يحتجز سد مروي حوالي 7 مليارات متر مكعب من المياه سنوياً وحول السدود الأخرى وتأثيرها على حصة مصر، قال شحاتة رغم حملة التشكيك الدائمة من قبل المسئولين في مصر فى إمكانية إنشاء هذه السدود التي يصل عددها إلى 33 سداً بحجة الصعوبات الجيولوجية والجغرافية والمالية، إلا أنّ الحقائق تؤكد وجود شركتين صينيتين وشركة إيطالية وأخرى إسرائيلية في تلك المنطقة لتنفيذ هذه المجموعة من السدود الصغيرة التي تضر بحصة مصر وإسرائيل تنشئ حالياً سدين على بعض الأنهار في النيل الأزرق، أما سدّ تيكيزي،فهو أكبر سدود أثيوبيا فقد تمّ إنشاؤه، دون موافقة مصر أو إخطارها حسب اتفاقية 1929، وذلك بمباركة البنك الدولي لكن الدكتور محمود أبو زيد وزير الري السابق، نفى إنشاء سد تيكيزي دون الحصول على موافقة مصرية، حيث إنّ عمليات توليد الكهرباء من خلاله لا تستنفذ من المياه القادمة إليها إلاّ أقل من نصف مليار متر مكعب سنوياً.

سدود الهند تشعل حرب المياه ضد باكستان

دق إحكام الهند سيطرتها على مياه أنهار كشمير عبر بناء عشرات السدود ناقوس الخطر في باكستان وسط مخاوف من تحول أراضي إقليمي البنجاب والسند إلى صحراء قاحلة وقد دفع هذا الواقع إسلام آباد إلى مطالبة جارتها نيودلهي بتركيب معدات قياس على سدودها، والمطالبة بتدخل أمريكي لحل خلاف يصفه مراقبون بأنه جبهة جديدة فتحتها نيودلهي ضد إسلام آباد وانتهت محادثات وفدي الهند وباكستان في مدينة لاهور بشأن موضوع المياه، إلى مطالبة إسلام آباد نيودلهي بتركيب معدات لقياس كميات المياه التي تسمح اتفاقية أندس للمياه - الموقعة بين البلدين بداية الستينيات - بتدفقها إلى باكستان من أنهار كشمير الخمسة وذلك وسط تراجع كبير في كميات المياه التي تسمح الهند بتدفقها إلى باكستان وكانت الحكومة الباكستانية قد استبقت هذه المحادثات بمطالبة الولايات المتحدة في حوارها الإستراتيجي الأخير معها في واشنطن بالضغط على الهند للاستجابة لمطالبها بشأن المياه.

وقال رئيس وزراء إقليم البنجاب شهباز شريف أن ما تقوم به الهند من السيطرة على مياه أنهار كشمير يعكس موقفا عدوانيا وذهب برلمانيون إلى أبعد من ذلك عندما وصفوا ما يحدث بأنه حرب مياه تشنها الهند ضد بلادهم.

السدود ومخاطر الإنبعاث الحراري

ان انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري قد تكون أعلى بنسبة 40 في المئة عن التقديرات الرسمية اذا اخذ في الاعتبار غاز الميثان الذي ينبعث من المياه بسبب السدود.والميثان الذي يعد أكثر قدرة بنحو 23 مرة من ثاني أكسيد الكربون من حيث مقدار الحرارة التي يحبسها ينبعث من الخزانات والقنوات المائية والمحركات المائية للسدود المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية بسبب تعفن النباتات التي تتضمن الكربون لكن الهند التي تعد بالفعل واحدة من اكبر الدول المسببة للتلوث في العالم لم تقم بقياس مستويات انبعاث الميثان من سدودها الكبيرة والبالغ عددها 4500 ولذلك لم تأخذها في الاعتبار في أي بيانات رسمية وأشارت نتائج دراسة أجراها علماء بالمعهد الوطني البرازيلي لبحوث الفضاء إلى أن غاز ميثان يعادل 825 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون ينبعث سنويا من سدود الهند وذلك وفق ما ذكرت رويترز .

وقال ايفان بي تي ليما الذي اشرف على الدراسة التي تحمل عنوان انبعاثات الميثان من السدود الكبيرة كمصادر للطاقة المتجددة منظور لدول نامية في مقابلة مع وكالات الأنباء:أنا على يقين من أن السدود الهندية ربما تغير من نسبة الميثان في الغلاف الجوي بالرغم من أنها ليست محددة تماما ويقول معهد الموارد العالمية وهو مؤسسة بحوث

معنية بالبيئة مقرها واشنطن أن انبعاثات الكربون في الهند والتي تستبعد إسهام الميثان المنبعث من السدود بلغت نحو 1890 مليون طن في عام 2000.

وأنشأت الهند التي يوجد بها أكبر عدد من السدود في العالم بعد الولايات المتحدة والصين الكثير من السدود لخدمة القطاع الزراعي الذي يعد مسئولا عن حوالي 22 في المئة من إجمالي الناتج المحلي ويعمل به نحو 70 في المئة من الايدي العاملة في البلاد

المخطط الصهيوني والعلاقات الأثيوبية:

يقول كاتب إسرائيلي : إن مصلحة إسرائيل الإستراتيجية تقضي بعدم سيطرة الدول العربية على البحر الأحمر لذلك يعمل الكيان الصهيونى-من خلال مخطط قديم-على فرض سيطرتها ونفوذها على الدول الغير عربية المطلة على هذا البحر ومساعدتها بكل استطاعتها، وخاصة دولتي اريتريا وأثيوبيا، اللتين تكتسبان ميزة إضافية لدى لإسرائيل تتمثل في كونهما أيضا من دول حوض النيل ويكشف الكاتب عن نوايا إسرائيل صراحة من خلال تأكيده على أن إسرائيل يهمها زيادة حصة أثيوبيا من مياه النيل، لأن هذا الأمر يعني من وجهة النظر الإسرائيلية إعادة تقسيم حصص دول الحوض في مياه النيل بشكل عادل.

ويؤكد الخبير الإسرائيلي أنه لخشيتها من أي رد فعل مصري تقوم إسرائيل بتنفيذ مخططاتها في أثيوبيا وأريتريا بشكل حذر حتى لا تثير غضب القاهرة، خاصة وان هناك العديد من التقارير التي تتهم إسرائيل ببناء عدد من السدود على النيل الأزرق في أثيوبيا وقد حظيت أثيوبيا- التي تقود ثورة التمرد ضد مصر- باهتمام خاص لدى مخططي الإستراتيجية الإسرائيلية نحو القارة الإفريقية ،وذلك للأسباب التالية :

-الادعاءات الصهيونية المستندة على الأساطير والادعاء بأن العلاقة مع أثيوبيا ترجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد،وتزعم أن ابن سيدنا سليمان (منليك) من زوجته الملكة بلقيس هو مؤسس الحبشة التي كانت تسمى (ماكدا) وأن قومية امهرا التي ينتمي إليها الأباطرة الأحباش وآخرهم (هيلاسيلاسى) هي من سلالة سيدنا سليمان.

- ثراء أثيوبيا بالموارد الطبيعية ،حيث يجري في أراضيها العديد من الأنهار مثل (أباي، تكازا ، باراد ، امودو ، اواشو ، أتشيلي) بالإضافة إلى بحيرة (تانا) العظمى التي تشكل مخزون مالي هائل لنهر النيل.

- ثراء أثيوبيا بالموارد المعدنية التي تخدم الصناعات الإسرائيلية خاصة العسكرية منها، بالإضافة إلى معادن الذهب والماس والفضة.

- تمتاز أثيوبيا بموقع استراتيجي جغرافي وديمجرافي وسياسي، فهي ذات تأثير على الدول المجاورة خاصة اريتريا والصومال ، وفي حال

سيطرة النفوذ الإسرائيلي في أثيوبيا فإن الأمن القومي العربي معرض لتهديد دائم.

تضاعفت الواردات الإسرائيلية من أثيوبيا أكثر من ثلاثين مرة خلال عقد التسعينيات، من 0.4إلى 13.9 مليون دولار سنويا، بينما تضاعفت الصادرات الإسرائيلية لها ثلاث مرات فقطمن 1.9 إلى 5.8 ملايين دولار سنويا.

وفي الإطار ذاته، وحسب مصادر إعلامية صهيونية فإن شركات إسرائيلية متخصصة في مجال الاستشارات الهندسية والإنشاءات تقدمت مؤخراً بعروض للحكومة الأثيوبية تتضمن مقترحات للمساهمة في القيام بمشاريع استثمارية سكنية علي النيل، وذلك بتشجيع منقبل وزارة الخارجية الإسرائيلية.

وقد شهد حجم التعاون الاقتصادي الإسرائيلي مع أثيوبيا تطورا ملحوظا ، حيث بلغت قيمة الصادرات الأثيوبية إلى إسرائيل للسنوات من 1993 – 1998 نسبة زيادة وصلت إلى230% ومن تلك الصادرات القهوة ، الجلود ، الحقائب المدرسية، الأحذية ، الخضروات والفواكه ، اللحوم ، الحيوانات الحية، القطن ، الأخشاب ، الذهب ، الكوبالت ، النفط الأسود ، السكر والحبوب ، وتلعب الجمعية الأثيوبية للتجارة والوكالة الأثيوبية للتصدير والسفارة الأثيوبية في إسرائيل أدوارا ناشطة في تسهيل التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

أما فيما يتعلق بالصادرات الإسرائيلية إلى أثيوبيا فقد ازدادت خلال عام 2003 لتصل إلى نسبة 500% بالإضافة إلى تزايد التعاون العسكرية ،حيث كشفت نشرة المعلومات العسكرية البريطانية في يونيو 1998 بأن إسرائيل تقيم علاقات استخبارية وثيقة مع أثيوبيا، وأن جهاز الموساد الإسرائيلي يدير كادر كبير لجمع المعلومات والاستخبارات في العاصمة أديس أبابا ، بالإضافة إلى قيامه بنشاطات في جزيرة (دهلك) الاريترية أبرزها عدد من مراكز المراقبة وجمع المعلومات عن السعودية واليمن.

حاولت إسرائيل استخدام أثيوبيا كورقة ضغط سياسية على مصر من خلال المس بحصتها في مياه النيل والتهديد ببناء سدود أثيوبية تتحكم في حجم المياه الواصلة إلى مصر ، لا سيما أن 80% من المياه الواصلة للأراضي المصرية منبعها من هضبة الحبشة ، كما تسعى إسرائيل لوضع خطط لسحب مياه النيل إلى أراضيها من اقرب نقطة في الدول الإفريقية ؛ مما يهدد مشروعات الري والكهرباء والزراعة على امتداد وادي النيل ودلتا مصر.